جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: **الرابعة**

المادة : **تاريخ البلاد العربية المعاصر**

عنوان المحاضرة:**(الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٦)**

أسم التدريسي : **أ.م.د.محمد عماد رديف**

الايميل الجامعي للتدريسي: mohammed@tu.edu.iq

الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1936)

شهدت الولايات المتحدة ازدهاراً اقتصادياً بعد الحرب العالمية الاولى في سنوات العشرينات (1920–1929) وهذا الازدهار بلغ نهايته (24 تشرين اول – يوم الخميس الاسود) حيث بدئت ازمة اقتصادية حادة والاسباب تعود الى:

أ– الاعتمادات الضخمة التي وضعتها البنوك الامريكية تحت تصرف المنتجين والمستهلكين لاستمرار الانتعاش الاقتصادي.

ب– استرداد الدول الاوربية على الانتاج الزراعي مما ادى الى هبوط المبيعات الامريكية.

جـ– اقفال اكبر الاسواق العالمية في وجه الصادرات الامريكية.

د– قيام رجال الاعمال بيع السندات التي يملكونها بعد ان لاحظ الخبراء بالشؤون المالية وارتفاع اسعار الاسهم في البورصة، فقد انهارت بنسبة 40%.

– نتائج الازمة الاقتصادية:

أ– حدوث ازمات اجتماعية خطيرة كانتشار المجاعة والامراض والبطالة فقد كان عدد العاطلين جوالي 40 مليوناً منهم 6 ملايين في المانيا حيث استغلهم هتلر في مصانع الاسلحة.

ب– انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الاوربية حيث اصيب الانتاج الزراعي بكارثة كبرى بسبب انخفاض اسعاره وتوقف الحركة التجارية بسبب ركود حركة الاستيراد والتصدير.

جـ– حدوث ازمات سياسية ساعدت الازمة الاقتصادية على انهيار الانظمة الديمقراطية مما فسح المجال امام الانظمة الدكتاتورية.

د– حدوث ازمات دولية، أقدمت اليابان على احتلال منشوريا في الصين لحل مشاكلها الاقتصادية حيث ازدادت الاطماع الالمانية في اوربا بعد ان خرجت المانيا من عصبة الامم ونقض معاهدة فرساي.

هـ- انهت هذا الازمة مشكلة التعويضات التي فرضت على الدول المنهزمة في الحرب العالمية الاولى فالأزمة اثبتت ان دفع التعويضات من المستحيل تنفيذه لهذا ثم الغاء التعويضات.

* وعندما وصل الرئيس الامريكي روزفلت الى السلطة عام 1932 وضع منهاجاً سمي (المشروع الجديد) اعتمد:

أ- اصلاح حالة الزراعة، فسن قانون الاصلاح الزراعي واقبلت الحكومة على شراء الانتاج الزراعي.

ب- تحسين حالة الصناعة، فوضع قانون معالجة الصناعة الوطنية.

ج- اقامة مشاريع تطوير بمبادر الحكومة ليس بهدف الربح بل ايجاد أماكن عمل للعاطلين عن العمل.

د- تخفيض قيمة الدولار حيث اصبح يساوي ثلثي قيمته وهذا ساعد في تقليص نسبة الديون.

- هذا ادى الى زيادة الانتاج الصناعي والتي بدئت نسبة البطالة تخف تدريجياً.

وأعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها وأغلق العديد من المصانع، وكثرت أعداد العاطلين عن العمل وتوقف الإنتاج، وانتقلت الأزمة كالنار في الهشيم إلى جميع الأسواق العالمية.

وخسر مؤشر داو جونز المنهار 22.6% من قيمته يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول، كما بلغت الخسائر الإجمالية بين 22 أكتوبر/تشرين الأول و13 نوفمبر/تشرين الثاني ثلاثين مليار دولار بمعدل يفوق الميزانية الاتحادية عشر مرات، ويتجاوز النفقات الأميركية في الحرب العالمية الأولى، ولم يحل عام 1932 حتى كان مؤشر داو جونز قد فقد 89% من قيمته.

ودفع ذلك أصحاب المصارف بالولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة فقاموا باسترجاع كميات كبيرة من المال من مصارف في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، وهي دول تضررت كثيرا بتداعيات الأزمة.

وفي ألمانيا تسببت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في انهيار جمهورية "فايمار"، وتلا ذلك ظهور النازيين، أما في فرنسا فبدأت آثارها بالظهور سنة 1931، بينما اتخذت بريطانيا إجراءات قللت من حدة الأزمة مثل تخفيض أسعار الفوائد.

ولم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة إلا عام 1933 مع سياسة "العهد الجديد" التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة، وإصدار قوانين عامي (1933–1935) التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات.

كما تم إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقق الاستقرار في قطاع الزراعة وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام 1933، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1934 وقد كان للكساد العالمي آثار كارثية على الدول المتقدمة والدول النامية التي كانت لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، كما تأثرت التجارة العالمية بشكل كبير وكذلك الدخول الفردية في العالم وعائدات الضرائب وأسعار السلع وأرباح المؤسسات المالية والشركات.

وانعكست آثار الأزمة على مدن العالم التي تعتمد على الصناعات المختلفة، كما شلت صناعة البناء وتوقفت في مختلف دول العالم وانخفضت أسعار المحاصيل بنسبة 40% إلى 60%، وكانت صناعات المواد الأولية الأكثر تضررا في العالم.